استحقاق أيلول

عبد العال الباقوري غازي الصوراني

خالد سعيد عبد القادر ياسين



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد
اســـم الكتاب : استحقاق أيلول
المـــــؤلف :
رقـــم الإيداع :

الطبعة الأولى ٢٠١٣



Tokoboko_5@yahoo.com

تقديم

في الأول من يوليو / تموز ٢٠١١ بدأ التحرك لتقديم ملف «فلسطين الدولة» إلى محفل الأمم المتحدة ، تحت عنوان «استحقاق أيلول » . وتوالت التحركات والأنشطة في هذا الاتجاه . توهما بأن الاستحقاق هو لوعد الرئيس الأمريكي ، باراك حسين أوباما ، الذي تمنى فيه بأن يرى مقعد فلسطين في الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول ٢٠١١ .

لن نرصد الاجتماعات العديدة والبيانات عن المؤسسات الفلسطينية والعربية والأجنبية ، التي توالت وراء الوعد الأمريكي الذي لم يكن إلا سراباً. ولن نقرأ طلب انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة ، الذي وعد رئيس السلطة الفلسطينية.

محمود عباس بتقديمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، بان كي مون ، (٢٠١١/٩/٢٣) ، وإن تراجع عن تقديمه رضوخاً لطلب كلينتون. ولن نلتفت إلى خطاب عباس أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة (٢٠١١/٩/٢٣) ، وهو أقصى ما صُرِفَ له من واشنطن وتل أبيب ، مع « تصفيق حاد» ، اعتبره البعضَ بمثابة «انتصار تاريخي»!

لعل في هذا كله ما برر تصدينا المبكِّر لذاك «الاستحقاق» فكانت ورقة عبد القادر ياسين، ومداخلتا عبد العال الباقوري ، وغازي الصوراني ، قبل أن يرصد خالد سعيد تعامل الكيان مع زفَّة الاستحقاق إياه.

ملحق ٢٠١٢/٣/٣٠ : في ذكرى قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في ١٩٤٧/١١/٢٩، وبعد ستة وستين سنة ، أصدر المحفل الدولي نفس قراره القاضي باعتبار فلسطين «دولة غير عضو فيه». ولأن صدور الكتاب قد تأخر لأسباب خارجة عن إرادتنا . لذا رأينا إضافة ملحق عن هذا الأمر.

القاهرة في ٢٠١٢/٣/٣٠

الجبهة العربية المشاركة للمقاومة الفلسطينية

حول استحقاق أيلول

بعد نحو عشرين سنة من المفاوضات الفلسطينية ـ «الإسرائيلية» التي ألحقت بالغ الضرر بقضيتنا الوطنية ؛ فأضاعت المزيد من الأرض، وحثت «الإسرائيليين» للتعجيل بتهويد القدس، فيما تستر «الإسرائيليون» بتلك المفاوضات، التي أظهرتهم في صورة الميالين للسلام في نظر الرأي العام العالمي، وفي سياق تلك الصيغة البائسة من المفاوضات يذهب محمود عباس إلى الأمم المتحدة، مسوّقًا الوهم بإمكانية الحصول على مقعد لدولة فلسطينية، لم تولد بعد، بينما هو يسعى للحصول على بدلة جديدة يذهب بها إلى المفاوضات ، بعد أن اهترأت كل بدله التفاوضية.

هنا لم يكمن الشيطان في التفاصيل ، بل في خطوة عباس نفسها. لكن فصائل فلسطينية أدارت ظهرها للخطوة ، واكتفت بانتقاد عباس لأنه لم يستشر أحدًا في هذه الخطوة، أو لم يشارك «حماس» فيها. وكأن استئثار عباس بالقرار السياسي الفلسطيني، على مدى السنوات الأربع المنصرمة، كان جديدًا أو استثناء في أدائه السياسي.

الأمم المتحدة:

ليس العيب في الذهاب إلى الأمم المتحدة، في حد ذاته؛ فهذا المحفل الدولي متاح لكل حركات التحرر الوطني، كي تدعم كفاحها ضد محتليها بقرارات ذاك المحفل، الذي يصلح منبره، أيضًا، لفضح الاستعمار. فضلاً على أن ميزان التصويت داخل الأمم المتحدة اختل، منذ نحو أربعة عقود، لصالح معسكر الشعوب.

بيد أن قرارات الأمم المتحدة لاتكفي، وحدها، بل تقوم بمساندة كفاح الشعوب، ولاتصلح بديلاً لهذا الكفاح.

فيما يذهب عباس إلى الأمم المتحدة هنا في محاولة لدفع الدماء في عروق صيغته العجيبة:« التفاوض دون ما حاجة إلى ميزان قوى في ميدان القتال»! ما جعل عباس ـ على مدى خمس سنين متصلة ـ يلاحق الفدائيين الفلسطينيين، ويخلّصهم أسلحتهم ، ويعتقلهم ويعرِّضهم لتعذيب مبرِّح، ذهب بحياة أكثر من عشرة منهم. وبدل أن يذهب عباس إلى المحفل الدولي بوحدة وطنية، واستراتيجية إجماع وطني جديدة، تدير ظهرها لصيغته التفاوضية البائسة، فإنه يستخدم «استحقاق أيلول » بدلة جديدة، بعد أن اهترأت كل البدلات في مفاوضات لطالما اتخذها عدونا الصهيوني لستر التهامه المزيد من الأرض، وإقامة كتله الاستيطانية في الضفة، وهدم المنازل، وقتل أبناء الشعب الفلسطيني بالجملة.

الأنكى أن عباس يذهب إلى الأمم المتحدة، بعد أن عطّل «اتفاق المصالحة» (القاهرة٤/٥/٢٠١٣)، ما أبقى الساحة الفلسطينية منقسمة، سياسيًا وجغرافيًا، على النحو المعروف. ولو كان عباس جادًا لذهب إلى الأمم المتحدة مستقويًا بوحدة الشعب الفلسطيني. لكنه رضخ لإرادة عدونا الصهيوني ، فعطّل المصالحة، وإن «صمد» أمام المعارضة الصهيو ـ أمريكية في وجه الذهاب إلى الأمم المتحدة. ما يشكك في جدية المعارضة الثانية! ولعل من غير المستهجن أن يصرح عباس، عند عودته من الأمم المتحدة ، بأنه سيبدأ حوارًا معمَّقًا مع «حماس» حول المصالحة، فورعودته. وكأن حوارات القاهرة، على مدى السنوات الخمس الماضية، كانت مسطحة!

لعل ما يثير الضحك أنهم يحاولون إيهامنا بأن الحصول على مقعد لفلسطين في الأمم المتحدة، هو بمثابة دولة بقضها وقضيضها! وأن هذا المقعد يعطينا الحق في استرداد ما احتُل من أراضينا ! لذا أظهرت أجهزة إعلام سلطة رام الله عباس في صورة الفارس المغوار، الذي يخوض غمار حرب ضروس لتحرير فلسطين! إننا هنا أمام محاولة ، لا تخيل على أحد ، لتزييف وعي الناس.

المقعد:

إن قرار منح فلسطين مقعدًا في الأمم المتحدة ـ في حال صدوره ـ يُسقط كل ما سبقه من قرارات الأمم المتحدة لصالح فلسطين، منذ قرار التقسيم الجائر (١٩٤٧/١١/٢٩) وحتى اليوم (٨٤ قرارًا) ، لم نستطع تنفيذ أي منها، بسبب افتقارنا للقوة ؛ فالحق بدون قوة مجرد حبر على الورق. ومن بين هذه القرارات القرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٤٩، القاضي بإعادة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم. وبقرار المقعد إياه ستصبح العودة في خبر كان.

مع ملاحظة أن قرار المقعد سيحرم «منظمة التحرير الفلسطينية» ـ الموجودة فعلاً ـ مقعدها في الأمم المتحدة، الذي تشغله منذ ١٣عامًا، لحساب دولة لا تزال في علم الغيب.

فضلاً على أن مقعد الدولة الغائبة سيكون في مقابل اعتراف عباس بيهودية الدولة الصهيونية، ما يسوِّغ لعدونا الصهيوني طرد أبناء شعبنا من فلسطين المحتلة ١٩٤٨.

إن عباس هنا يمارس المضاربة في القضية الوطنية، في إخلاص شديد لطبقته الرثة وأدائها.

الدولة:

إذا ما حدثت المعجزة، وصدر قرار عن الأمم المتحدة بإقامة دولة فلسطينية، فسيكون القرار« على أساس حدود ١٩٦٧» ، وليس «فوق أراضي ١٩٦٧». مما يبقي مساحة تلك الدولة، وتوقيت إعلانها رهنًا بإرادة عدونا الصهيوني، بعد مفاوضات عقيمة معه.

سنكون أمام دولة تفتقد شروط وجودها، وتلتحق بكيان عدوها، اقتصاديًا وسياسيًا، ما يُفقد الدولة المتمناه الإرادة السياسية، والأساسين الوطني والديمقراطي، ولا يؤهلها إلا لقمع شعبها، بعد أن تكون تلك الدولة هنأت عدونا الصهيوني بكل ما سطا عليه من أراضي فلسطين. أي أنه إذا ما أنتجت هذه الضجة دولة، فسنجد أنفسنا أمام كيان يفتقر لأهم مقومات الدولة (أرض ذات تواصل جغرافي، وشعب يقيم فيها، وله السيادة عليها).

كيان متسوِّل؛ لأنه غير منتج، وخاضع تمامًا لمقدمي المعونات المادية الأجانب. كيان ملحق تمامًا بالاقتصاد «الإسرائيلي»،مما يزيد البنية الطبقية الفلسطينية تشوُّهًا؛ فتلهث البرجوازية الفلسطينية في ذيل نظيرتها «الإسرائيلية»، علّ الثانية تجود على الأولى بفتاتها، وبشرف تسويق البضائع «الإسرائيلية» في شتى أرجاء الوطن العربي، فيما تهرول الطبقة العاملة الفلسطينية لاختطاف فرصة عمل في سوق عدوها الوطني، وتتحول بقية الشعب الفلسطيني إلى حمَّالين وسقَّائين، حسب ما تمنى «الإسرائيليون»، قبل نحو أربعة عقود. الأمر الذي يُفقد الحكم الفلسطيني أي ملمح وطني، بل على العكس، إذ سيبذل ذلك الحكم ـ أياً كانت نواياه ـ قصارى جهده لاقتراف سياسات توازي ما تقترفه برجوازيته الرثة اقتصاديًا؛ فيعمد ذاك الحكم إلى إجهاض أي جهد وطني، بذريعة إلحاقه الضرر بالكيان الكرتوني، المسمى ـ كذبًا وافتراءً ـ «دولة» ! حيث ستنتقم إسرائيل من ذلك الكيان من أي عمل وطني يجري فيه. ومن الطبيعي أن تفقد الديمقراطية هنا شرطها الوطني، بعد أن فقدت شرطها الاجتماعي (الطبقات المنتجة)، فنعيش في أسر كيان بوليسي، بامتياز.

ناهيك عن أن مجرد قيام مثل هذا الكيان سيكون بمثابة أول تسليم فلسطيني بما سطا عليه الصهاينة من أرض فلسطين (٧٨%)، بعد انقضاء ما يربو على الستة عقود دون أن يظفر الصهاينة باعتراف من أي فلسطيني حتى بنسبة الـ٥٤% من تلك الأرض، التي سبق أن منحها للصهاينة قرار التقسيم الجائر، الذي صدر عن الأمم المتحدة (١٩٤٧/١١/٢٩).

البديل:

ثمة بديل لكل هذا العبث، يتمثل في رد الاعتبار للكفاح المسلح، عبر جبهة متحدة للفصائل ، مستندة إلى برنامج الإجماع الوطني، مع العمل على وضع حد لاختطاف «منظمة التحرير الفلسطينية»، وارتهانها، واختزالها في شخص خاطفها، قبل إعادة هيكلتها على أسس وطنية وديمقراطية. وسننتصر.

عبد القادر ياسين

القاهرة في ٢٠١١/١٠/٢٠

الدولة العضو في الامم المتحدة استحقاق وطني وليست استحقاقا(عباسيا)

أرجو ألا أجد نفسي في موقف أو موضع محامي الشيطان. أعوذ بالله من ذلك.
فقد كان السيد محمود عباس (أبو مازن) ولايزال ـ وأكاد أقول إنه سيظل « النموذج الفلسطيني للساداتية»، مع كل ما ألحق السادات بقضايانا القومية والوطنية، وعلى رأسها وفي مقدمتها قضية فلسطين. ومن موقع الإدراك هذا، رحبت ـ ولا أزال ـ بالاتجاه إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بفلسطين دولة عضوًا كامل العضوية، أو الاعتراف بفلسطين دولة مراقبة. إن تحقق أي من هذين الخيارين فانه ـ في ظل الظروف الراهنة: في ظل غياب الوحدة الوطنية الفلسطينية، والبيات الشتوي الذي دخله الكفاح المسلح (لأسباب
عديدة) ـ يعتبر خطوة إلى الأمام. فهل يمكن أن تأتي هذه الخطوة على يدي السيد أبو مازن وحكمه وحكومته وطبقته وحلفه الطبقي؟ أكاد أقطع ب«لا»، ولا كبيرة. ومن لا هذه جاء الترحيب بهذا الاتجاه: فات وقت طويل غابت فيه فلسطين عن منابر المنظمات الدولية، خاصةً منذ ارتكاب خطيئتين كبيرتين: الأولى التفريط في «القرار» الذي صدر عن محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العنصري العازل، وما تضمنه من تأكيد عدم مشروعية الاستيطان (صدر هذا الرأي الاستشاري ـ وهذا هو اسمه الصحيح ـ في ٩يوليو/تموز ٢٠٠٤، فأين ذهب؟ ولماذا جُمِّد؟ وما مدى مسئولية سلطة أوسلو عن تجميده؟) . والثانية : هي موقف السلطة الفلسطينية من تقرير «جلادستون» بعد العدوان البربري على غزة، في أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩.

الرأي الاستشاري والتقرير صدرا عن فرعين من فروع الأمم المتحدة، ومن تقاليد الكيان الصهيوني منذ إنشائه أنه يحرص بكل ما يستطيع على أن يتجنب «تدخل» الهيئات والمنظمات الدولية في الموضوعات المتعلقة بعدم احترامه للقرارات الدولية، وبممارساته في الأراضي المحتلة.

إذن ، وضع قضية فلسطين ـ في أي جانب من جوانبها ـ أمام شمس المنظمات الدولية الساطعة خطوة جديرة بالترحيب. ولكن، كيف يمكن الترحيب بهذه الخطوة ، مع العلم بأن السلطة التي أقدمت عليها لايمكن أن تكون جادة في السير في هذا الطريق «القانوني الدولي» إلى نهايتها؟ . إن هذه ليست مسئوليتها، بل مسئولية القوى الفلسطينية الأخرى، التي يجب عليها أن «تتقدم» و «تعمل» لوضع هذه الخطوة في إطارها الصحيح والمطلوب، بدلاً من أن تقف عند حدود النقد والشجب؛ وانتظار الفشل، الذي إن حدث فهو ليس فشل السيد أبو مازن والذين معه، بل فشل فلسطيني . هل هناك من جدال حول هذا؟ من يجادل عليه أن يراجع ردود الفعل الإسرائيلية والصهيونية والأمريكية على خطوة عضوية «اليونسكو»، وهي فرع من بين فروع خمسة رئيسية للأمم المتحدة..

الجانب الآخر المهم في هذه الخطوة أنها كاشفة من جديد لمدى صهيونية أمريكا، وانحيازها الكامل لربيبها. قد يتساءل البعض: هل مازلنا في حاجة إلى اكتشاف حقيقة الموقف الأمريكي؟. من المؤكد أن استخدام «فيتو» أمريكي جديد في مجلس الأمن ضد عضوية فلسطين في الأمم المتحدة سيعمق العداء الشعبي العربي لأمريكا، وسيزداد الضغط الشعبي العربي من أجل اتخاذ سياسات مضادة لأمريكا ومصالحها في بلادنا العربية.. و«الفيتو» الأمريكي في ظل «ربيع الثورات العربية» سيكون لها صدى مختلف عما قبل هذا الربيع.

وعلى أية حال، فإن الطريق إلى الأمم المتحدة غير مرصوف بالنيات الحسنة. من قال هذا؟ حقًا وصدقًا، يريد السيد عباس والذين معه« دفع الدماء في عروق صيغته العجيبة: التفاوض دون ما حاجة إلى ميزان قوى في الميدان» ، وحتى لو أراد ومن معه خلع آخر قطعة تستر عوارهم السياسي، فإن هذا لا بأس به.. بل مرحبًا به، دعهم يتناولوا لقمة لايستطيعون بلعها، فهنا يبقى دور كل القوى المعارضة والرافضة لأبو مازن وسياسته وأساليبه، بأن تقدم «البديل». ولكن متى؟ إلى أن يحين حينه فإن كل ورقة يجب أن تُحرَك، وكل ميدان سواء في الأمم المتحدة أو في غيرها، يجب أن يُستفاد منه.

والفائدة من خطوة الذهاب إلى الأمم المتحدة تأتي من وضع هذه الخطوة في إطار متكامل، هو إطار القانون الدولي، والمنظمات الدولية، حيث هناك فرصة لممارسة« النضال القانوني»،أي والله القانوني.. في الستينيات، وبعد هزيمة حزيران مباشرة، تهكمنا وسخرنا من سلطة عبد الناصر العظيم حينما جرى الحديث عن «نضال دبلوماسي»، ونسينا أن الدبلوماسية ـ كما ثبت فيما بعد وحتى على يدي السادات ، الذي لا أريد توصيفه ـ عمل وأداء وتمهيد في ظل صمت المدافع.. من قبل، وفي كل عام وكل دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ،كان «العرب» ـ كل العرب الأعضاء ـ في المنظمة الدولية يتقدمون أمام إحدى لجان الجمعية العامة بعريضة يتشككون فيها في عدم شرعية مقدم الطلب الإسرائيلي. كان هذا نوعًا من «التمحك» ولكنه كان يضايق الإسرائيليين، ولذلك كان من مطالبهم وقف هذه الإجراء، وقد تحقق هذا لهم ـ فيما أظن ـ بعد كامب ديفيد.

إذن، نحن مطالبون بالاهتمام بالدبلوماسية الدولية ودبلوماسية المنظمات الدولية، وبالبحث القانوني المعمَّق الذي « يخدم» مطالبنا.. أي نحن في حاجة إلى « استراتيجية» متكاملة، عسكريًا، وسياسيًا، قانونيًا، وثقافيًا...وحين يهدأ السلاح يمكن أن تتكلم أدوات أخرى. وهذا كله يحتاج إلى أن « نبدأ»، من جديد .. أي والله من جديد لنعيد تجميع كل أسلحتنا وكل قوانا ونستخدم كل أرصدتنا.

أما القول بأن « قرار المقعد» في الأمم المتحدة، سيجعل حق العودة، في خبر كان، فإنه قول لادليل عليه... أولاً حق العودة حق جماعي وفردي، لايملك أحد «الحق» في التنازل عنه، هذا ما كتبه جميع القانونيين، العرب وغير العرب ـ عدا الصهاينة بالطبع ـ الذين كتبوا عن هذا الحق. كما أن هذا القول لايمكن القطع به ، إلا بناء على صياغة«مشروع القرار» الذي سيقدم إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وعلى صياغة القرار الذي سيتم التصويت عليه والموافقة على إصداره...

ويبقى السؤال الأهم: هل يستطيع السيد عباس والذين معه أن يواصلوا الدرب إلى نهايته؟. أشك في مقدرتهم، إنهم أعجز من تحقيق الهدف.. بدليل عجزهم عن الرد العملي على قرارات العدو الاستيطان وغيره، بعد قرار اليونسكو.. إذن، اتركوهم يجربوا سكينًا قد تُدمي أطرافهم، بشرط أن تستمسكوا ـ أيها المعارضون المحترمون ـ بسكين أخرى «تشحذونها» جيدًا لتكون حادة جدًا، وتستطيع أن تهد في الكيان الصهيوني ملليمترا بعد ملليمتر، أم ترانا ننتظر أننا سنحررها في عشية وضحاها، وفي ضربة واحدة؟!. إذا كنا لسنا من منتظري هذا، فعلينا أن نبحث عن استراتيجية متكاملة، وفي هذا فليتنافس جميع الفلسطينيين والعرب الذين يريدون تحرير فلسطين ، شبرًا شبرًا.

في ٣/ ١١/ ٢٠١١

عبد العال الباقوري

الصراع العربي الصهيوني وأوهام الحل المرحلي

بداية أشعر من واجبي توجيه التحية والتقدير إلى المؤرخ والكاتب والمناضل التقدمي عبد القادر ياسين، على نشاطه المنقطع النظير، ومواقفه السياسية الثابتة، دفاعاً عن حقوقنا التاريخية في فلسطين ، النقيضة لكل أشكال الهبوط السياسي والواقعية الرثَّة بكل مظاهرها الناجمة عن سياسات قيادة م.ت.ف. والسلطة، وكذلك الأمر بالنسبة لحركة حماس، التي تتحدث عن الهدنة، والقبول بأوهام الحل المرحلي أو الدولة في الأراضي المحتلة ١٩٦٧ ، وهو شعار يعكس حالة التراجع في فكر حركة حماس، لتتقاطع بدورها مع شعارات حركة فتح والسلطة.

أما بالنسبة للذهاب إلى الأمم المتحدة ، فإنني أوافق الصديق عبد القادر ياسين على ضرورة متابعة طرح قضيتنا في المحافل الدولية ، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي أصابت العلاقات الدولية ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبروز العولمة الأحادية الأمريكية وسيطرتها على مجمل العلاقات والمؤسسات الدولية، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، الأمر الذي يعني انحيازها للشروط الأمريكية الصهيونية في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ومستقبل الحل المرحلي أو حل الدولة المستقلة، ولكن على الرغم من هيمنة التحالف الإمبريالي الصهيوني على المحافل الدولية والأمم المتحدة، فإن مسلسل الهبوط السياسي والواقعية الرثة للرئيس أبو مازن، الذي قدم خطاباً سياسياً تنازلياً ،في جوهره، طالب فيه بما يلي، ننقله هنا حرفياً :

« دولة فلسطينية وعاصمتها القدس في الضفة وقطاع غزة وفق قرارات الشرعية الدولية، مؤكداً على أن م.ت.ف. صادقت على أن مساحتها ٢٢% من مساحة فلسطين».

١- التمسك بنبذ العنف وجميع أشكال الإرهاب.
٢- التمسك بجميع الاتفاقات بين م.ت.ف. وإسرائيل.
٣- العودة إلى التفاوض، إذا ما تم وقف الاستيطان.
٤- لا نستهدف عزل إسرائيل أو نزع شرعيتها بل نزع شرعية الاحتلال .
٥- نريد سلاماً ،يضمن الحقوق الفلسطينية كما حددتها قرارات الشرعية الدولية وشروط الرباعية.
٦- وعلى الرغم من حجم هذه التنازلات التي قدمها أبو مازن في خطابه، فإنه لم يستطع تأمين التسعة أصوات اللازمة في مجلس الأمن لمناقشة فكرة قبول عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، ما يعني بوضوح أوهام الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي المحتلة ١٩٦٧ م وفق شروط العدو الأمريكي/الصهيوني .

وبالتالي فإن تحليل جوهر الصراع بيننا وبين العدو الإسرائيلي، كصراع عربي- إسرائيلي إلى جانب الوضعية الرئيسية لدولة العدو الإسرائيلي التي تحولت اليوم إلى حالة امبريالية صغرى، عززت دورها ووظيفتها في تكريس أدوات ومظاهر التبعية والتخلف، واستمرار احتجاز التطور في بلدان الوطن العربي بما يضمن حماية وتكريس مصالح نظام العولمة الامبريالي في بلادنا،فإنه ليس مستغرباً في مثل هذه الأوضاع تمسك التصور الصهيوني بلاءاته الخمسة : لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن ، لا إزالة للمستوطنات ، لا عودة للاجئين، لا للدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة،لا للانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة .

أمام كل ذلك، لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية، وقد عزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف؛ لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته، ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى «القرار الفلسطيني المستقل»

من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني- إسرائيلي ،وليس عربياً- إسرائيلياً .

هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر – بمنهجية موضوعية وعميقة- في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو ، آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية، يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطيني والعربي ، أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي وصلنا إليه، والذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما، الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي، ممثلاً في السلطة الفلسطينية وفي معظم الأنظمة العربية وأحزابها الحاكمة، والمحدد الثاني: هو التيار الديني، أو على وجه الدقة الإسلام السياسي، الذي لا يختلف من حيث جوهره الطبقي عن المحدد الأول، إلى جانب ما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية ، وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية باسم «الخلافة أو الأمة الإسلامية».

وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي-على الأقل نظرياً في هذه المرحلة- استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً ومعمقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، ليبدأ مرحلة جديدة في نضاله من أجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمُستَغَلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها

لذلك كله يبدو واضحا أن الحديث عن الدولة المستقلة كاملة السيادة في الظروف الدولية والعربية الراهنة وفي ظروف استشراء العدوانية الصهيونية وتوسعها وغطرستها ، ليس إلا نوعا من الوهم، لن يفيق منه دعاته من أصحاب الواقعية الرثة إلا بعد ضياع ما تبقى من حقوقنا ... ما يعني بوضوح العودة مجددا إلى التمسك باستمرار النضال ضد العدو الصهيوني ، وإزالة دولته ، على قاعدة أن الصراع معه هو صراع عربي-صهيوني ، الأمر الذي يفرض على كافة حركات وقوى وفصائل اليسار الماركسي في فلسطين وبلدان الوطن العربي كله أن تتداعى لتوحيد صفوفها وأهدافها، من أجل حماية أهداف الانتفاضات العربية الثورية من جهة، وبناء البديل الشعبي اليساري الديمقراطي العربي وفي الطليعة منه اليسار التحرري الديمقراطي الفلسطيني، على طريق النضال من أجل الثورة الديمقراطية على كل أنظمة الخيانة والتبعية والاستبداد والتخلف ، لتفكيكها وإنهائها ، تمهيدا لاستعادة إمكانات ومقومات القوة الرادعة العربية –الاقتصادية عموما والعسكرية على وجه الخصوص- لإزالة الوجود الصهيوني وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في إطار مجتمع عربي اشتراكي موحد.

١٥نوفمبر ٢٠١١

غازي الصوراني

الكيان الصهيوني واستحقاق أيلول

تحت وطأة تصاعد الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقضم المزيد منها، تباعًا، وتهويد مدينة القدس الشريف، وفي ظل الربيع العربي، والثورات الشعبية العربية، قرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لنيل عضويتها، والاعتراف بالحقوق الفلسطينية.

ففي الوقت الذي اندلعت الثورات العربية لتحرر شعوبها من طغيان وفساد حكامها، وتتنسم رائحة الديمقراطية، وترتشف رحيق عبير الحريات، تذكر أبو مازن ـ في لحظة فارقة ومفاجأة ـ أن له حقوقًا لدى المجتمع الدولي، وله أرض مغتصبة من الكيان الصهيوني، بمساعدة قوى

إمبريالية واستعمارية، ترغب في استمرار الوضع على ما هو عليه، ساكنًا، وأدرك أبو مازن – كنتيجة لتلك الثورات العربية ـ أن عليه واجبات قومية ووطنية لشعبه الفلسطيني المحتل، منذ عشرات السنين، فاتخذ قرارًا فرديًا بالتوجه للأمم المتحدة، دونما التمهل في خطورة تلك الخطوة، بما لها وما عليها، من مثالب وإيجابيات. ولم يستشر أيًا من الفصائل أو القوى الوطنية الفلسطينية الأخرى!

منذ أن اتخذ الرئيس الفلسطيني، المنتهية ولايته منذ التاسع من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩، هذا القرار، والكيان الصهيوني يدور في فلك تلك الخطوة التاريخية، خاصة وأنها جاءت في أعقاب اندلاع الثورات العربية، وتبين حقيقة الشعوب العربية، المنتفضة والرافضة للظلم، والطغيان، والفساد، التي لم يتوقعها ذلك الكيان، والتي لم يحط من إيجابياتها وخطواتها الملموسة، ولم يدرك بعد مدى تأثيرها السلبي على كيانه الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فتارة يعلن الحرب ـ النفسية ـ على الشعب الفلسطيني وسلطته، بوجه عام، وتارة أخرى بأن المفاوضات هي الطريق الوحيد للاعتراف بالحقوق الفلسطينية، وإعلان الدولة الفلسطينية.

من هنا، فإنه يجدر بنا مناقشة الموقف الصهيوني من خطوة أبو مازن، وتوجهه للأمم المتحدة لنيل عضويتها الدائمة، خاصة وأن هذا الموقف قد بدأ عشية تصريح الرئيس الفلسطيني بتلك الخطوة، وما تلتها من خطوات ومواقف فلسطينية متلاحقة، ولن يتوقف حتى مع إعلان مجلس الأمن والأمم المتحدة لقرارهما بشأن تلك الخطوة، لما لها من تداعيات خطيرة على مستقبل الكيان الصهيوني، الذي عبَّر عن خطورة هذا التوجه، وما سبقه من ثورات عربية، أطاحت ببعض القادة والزعماء والرؤساء العرب، قائد الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي الجنرال، أيال ايزنبرج، حينما قال: « إن الشرق الأوسط مقبل على انفجار شامل، ومؤهل لحرب جديدة » [١].

بداية الموقف الصهيوني:

أطلق الكيان الصهيوني على خطوة أبو مازن « تسونامي سبتمبر»؛ لأن الكيان يدرك أن لتلك الخطوة تداعيات كارثية عليه، إذ قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، على الفور، القيام بسلسلة زيارات مكوكية لعدد كبير من الدول، سيما في القارة الأوربية، لحثها على عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بدأها نتانياهو بزيارة كل من رومانيا وبلغاريا، معًا، في الخامس والسادس من شهر يوليو/ تموز ٢٠١١، وتلتهما زيارة تاريخية لألمانيا، سبقتها زيارات مكوكية لأكثر من مسئول صهيوني آخر، على رأسهم رئيس الدولة الإسرائيلي، شيمون بيريز، الذي زار كوريا الجنوبية، في شهر يونيو/ حزيران، وأسبانيا بعدها بأيام، فضلاً عن زيارة وزير الخارجية، أفيجدور ليبرمان، إلى دول أوربية أخرى. والملاحظ أن هذه الزيارات لم تتوقف عند حد كسب تأييد تلك الدول فحسب، وإنما لإتمام وعقد صفقات عسكرية واقتصادية، أيضًا!

(١) الجنرال آيزنبرج يكشف الحقيقة والتطور في المنطقة، ويهز سلسلة الأمن القومي، **ديبكا**، ٦/ ٩/ ٢٠١١.

بيد أن الموقف الصهيوني مع دول العالم، خاصة الأمريكية والأوربية، لم يتوقف عند حد تلك الزيارات، وإنما امتد إلى مكالمات هاتفية مستمرة، ربما بشكل يومي، لإثناء تلك الدول عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية، حال تقديم الرئيس الفلسطيني لأوراق الانضمام للأمم المتحدة؛ فيما واكب تلك الخطوات مواقف إعلامية وسياسية أخرى، بحملة علاقات عامة إسرائيلية، غير مسبوقة، لمحاصرة الطلب الفلسطيني، حيث تجنَّدت كافة وسائل الإعلام الصهيونية لصالح الموقف الصهيوني الخاص برفض الخطوة الفلسطينية، بتحذير المجتمع الدولي منها، التي اعتبرتها تلك الوسائل الإعلامية بمثابة الاعتراف بـ« العمليات الإرهابية » الفلسطينية!

الغريب أن هذا التجنيد الإعلامي والسياسي الإسرائيليين لم يدركهما الطرف الفلسطيني، إلا مؤخرًا، حينما تفتق ذهن أبو مازن عن أن ثمة أهمية قصوى لإجراء زيارات مكوكية لدول العالم، بهدف التعريف بالقضية الفلسطينية، وأهمية اعتراف المجتمع الدولي بالدولة الفلسطينية كعضو دائم في الأمم المتحدة! وهو ما قام به، مؤخرًا، من زيارة مهمة لكولومبيا التي تمتلك عضوية في مجلس الأمن عن قارة أمريكا اللاتينية، في التاسع من شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١، في محاولة لإقناعها بالتصويت لصالح العضوية لفلسطين، وتلتها زيارة للسلفادور، فيما سبقتهما زيارة أخرى مهمة للفاتيكان ـ العضو المراقب في الأمم المتحدة ـ بهدف التعرف على الفرق بين العضوية الكاملة والعضو المراقب بالأمم المتحدة!

واكب الخطوات الصهيونية السابقة، الإعلان الإسرائيلي الدائم عن بناء المزيد من المستوطنات والوحدات السكنية الاستعمارية في الضفة الغربية ومدينة القدس الشريف، في تحد واضح للمجتمع الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة؛ وذلك رغم مفاجأة تعدد لقاءات أبو مازن مع وزير الحرب الصهيوني، إيهود باراك، خلال الأشهر القليلة الماضية، التي لم تحقق أهدافها في منع الفلسطينيين من التوجه إلى الأمم المتحدة، لكنها أسفرت عن توافق بشأن تواصل التنسيق الأمني بين الطرفين الفلسطيني والصهيوني.

وهو ما يعني أن خطوة الرئيس الفلسطيني جاءت بعدما تيقن، تمامًا، أنه لا جدوى من تلك اللقاءات مع الطرف الصهيوني، خاصة حيال ما يدعيه بـ« خيار السلام »، ذلك الخيار الذي استبعده ليبرمان، حينما صرح بأنه من الممكن اعتبار السلطة الفلسطينية كيانًا معاديًا، وهي المكانة نفسها التي التصقت بقطاع غزة، حينما سيطرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على مقاليد الأمور في القطاع، في عام ٢٠٠٧. فيما لم يكتف وزير الخارجية الصهيوني بذلك، وإنما أراد معاقبة الطرف الفلسطيني على توجهه للأمم المتحدة، مطالبًا رئيس وزرائه بإلغاء كل الاتفاقيات التي وقّعت بين الجانبين، الفلسطيني والصهيوني، رغم حرص الكيان الصهيوني على أطر التنسيق الأمني مع الطرف الفلسطيني!

يرى كثير من الكُتاب والصحفيين الصهاينة أن توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة جاء « بعد تخلي تل أبيب عن خيار السلام »، ويأس الفلسطينيين من التعنت والصلف الإسرائيليين، ما زاد من عزلة الكيان الصهيوني ، وتراجع مكانته الدولية، حتى باتت صورته في أسوأ حالاتها، واعتبر أحد الكتُاب الإسرائيليين أن مثل هذه الأجواء تشبه، إلى حد كبير، الأجواء التي سبقت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، في عام ١٩٨٧[١]، ما يعني أن نخبًا كثيرة وكبيرة في الكيان الصهيوني تدرك مدى خطورة الخطوة التي أقدم عليها الفلسطينيون، لذلك طالب بعض الإسرائيليين بضرورة الإسراع في إجراء مفاوضات مع الطرف الفلسطيني، بهدف احتواء مثل تلك الخطوة[٢]، خاصة وأنهم يدركون تداعياتها الكارثية عليهم، وعلى مستقبل كيانهم المغتصب.

فقد رأت فضائية إسرائيلية على موقعها الإلكتروني، أن الجيش الصهيوني قد استعد جيدًا لخطوة أبو مازن، وتدرب كثيرًا على احتمال اندلاع أي مواجهات مع الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشريف

(١) يوني بن مناحم، في الطريق إلى انتفاضة ثالثة، **يديعوت أحرونوت**، ١٨/ ٥/ ٢٠١١.

(٢) مقارنة خطاب عرفات بأبو مازن، والخطاب الأمني لنتانياهو، دعا الكابينيت لتجديد المفاوضات، **ديبكا**، ٢٣/ ٩/ ٢٠١١.

حتى أنه، قبيل خطاب الرئيس الفلسطيني في الأمم المتحدة، في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر / أيلول ٢٠١١، انتشر أكثر من ٢٢ ألف جندي إسرائيلي من قوات حرس الحدود والشرطة الإسرائيلية في كبرى مدن وبلدات الضفة الفلسطينية المحتلة، وهو الخبر الذي استمر نشره لأيام طويلة، على كافة وسائل الإعلام الصهيونية فيما يمكن التأكيد على أن سُدة الحكم في تل أبيب قد استعدت لاحتمال أي مواجهات عسكرية مع الفلسطينيين، وربما مع قوى مسلحة أخرى، خاصة وأنه لا تزال خطوة اقتحام الحدود الصهيونية من كل من سوريا، ولبنان، ومصر، والأردن، ماثلة في الأذهان، وهو الاختراق الذي تزامن مع ذكرى النكبة، في الرابع عشر من شهر مايو/ آيار ٢٠١١.

بعيد هذه الخطوة العربية بقليل، انضمت زعيمة المعارضة الصهيونية، رئيسة «حزب كاديما»، تسيبي ليفني، إلى كتلة المعارضين لسياسة نتانياهو، محمِّلة رئيس الوزراء الإسرائيلي مسؤولية انسداد الأفق أمام إسرائيل تجاه الطرف الفلسطيني والمجتمع الدولي، وبدا واضحًا مع خروج بعض المظاهرات المؤيدة للتوجه الفلسطيني للأمم المتحدة، وخروج كتابات – ليست بقليلة – مؤيدة لهذه الخطوة، أيضًا، أن ثمة تخبطًا وقلقًا يسود حكومة نتانياهو، التي هددت باتخاذ جملة من التدابير الخطيرة، من بينها إلغاء كافة الاتفاقات مع الطرف الفلسطيني، ووقف تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية، وضم غور الأردن والكتل الاستيطانية الكبيرة الموجودة في الضفة الغربية إلى إسرائيل، ليمكن القول بأن حكومة نتانياهو قد بدا عليها الترنح والترهل، واعتقد أحد الصحفيين الصهاينة بأن أيامها في الحكم باتت معدودة! خاصة وأن غالبية وسائل الإعلام الصهيونية كانت مؤمنة بأنه من الممكن اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة [١]!

---

(١) يتسحاق بن حورين، المواجهة تصل ذروتها: الفلسطينيون يصعّدون الأمر، والجيش الإسرائيلي يستعد، **يديعوت أحرونوت**، ٢٣/ ٩/ ٢٠١١.

خطابا أبو مازن ونتانياهو:

بالتمعن في خطاب نتانياهو في الجمعية العام للأمم المتحدة، في ٢٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١، نجد تأكيده على أن حكمه وسلطاته لا يزالان متواجدين، وذلك على خلفية ترنح حكمه في تل أبيب، ما دفعه إلى وجوب القول بأنه يريد الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين، وهو ما أراده الرئيس الفلسطيني، أيضًا، حينما اعتبرت كافة وسائل الإعلام الصهيونية أن الغرض من توجه أبو مازن للأمم المتحدة هو إقامة مباحثات سلام مع الإسرائيليين، مشروطة بأن تكون مباشرة، لكن تلك الوسائل أشارت إلى أن الرئيس الفلسطيني لا يزال يُصر على عدم اعترافه ورفضه التام للعودة إلى أسلوب « القوة »، أو « الإرهاب »، على حد زعم وسائل الإعلام الصهيونية! يعني استمرار رفضه لعسكرة الانتفاضة، أو اتباع أسلوب المقاومة لتحرير الأرض الفلسطينية

وعلى الرغم من هذا الإصرار الفلسطيني، فإن هذه الوسائل الإعلامية اعترفت بأن إسرائيل لم تعتبر السلام هدفًا أساسيًا في أي مباحثات مع الفلسطينيين، على عكس الأخيرين أنفسهم الذين يرغبون فيه، دائمًا؛ إذ اعترف أحد المواقع الإلكترونية، وثيق الصلة بجهاز الموساد الصهيوني، بأن ثمة ضغوطًا أمريكية ـ أوربية كانت تمارس على الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، لإجبارهما على إقامة اتفاقات سلام بينهما، بهدف الحفاظ على مصالحهما المشتركة في منطقة الشرق الأوسط، ولدى العالمين، العربي والإسلامي!

أنظر: **يؤاف زيتون**، ناحال من التدريبات: نتحسب ألف مرة للمواجهات القادمة، **يديعوت أحرونوت**، ٢١/ ٩/ ٢٠١١.

– أليئور ليفي، الفلسطينيون يخرجون للاحتفال: في النهاية سيكون لنا دولة، **يديعوت أحرونوت**، ٢١/ ٩/ ٢٠١١.

على عكس السلام بين مصر وإسرائيل، في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، والذي كان مطلبًا من قيادتي الطرفين، آنذاك، الرئيس المصري، محمد أنور السادات

ورئيس الوزراء الصهيوني، مناحم وبيجين، ولذلك استمر السلام بين الجانبين، حتى الآن، « وهو مثال تاريخي للسلام في العالم والمنطقة »، بحسب وصف الموقع العبري.

اعتبر الكيان الصهيوني أن أبو مازن قد حقق ثلاثة نجاحات بتوجهه للأمم المتحدة، وطلبه انضمام فلسطين لها، وهي كالتالي:

* الصمود أمام الضغوط الأمريكية، والإسرائيلية، والأوربية، والتصدي للتهديدات الخارجية، والتشديد على وجوب الاعتراف بدولة فلسطينية.

* تحويل المفاوضات بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، إلى مفاوضات مباشرة، بعد فشل عشرات الجولات من المباحثات.

* تقوية موقف أبو مازن الداخلي، خاصة أمام شخصيات فتحاوية أخرى، مثل ناصر القدوة، وسلطان أبو العينين!

مع الاعتراف الصهيوني بأهمية خطوة الرئيس الفلسطيني، ومدى خطورتها على الكيان الصهيوني، فإن غالبية وسائل الإعلام الإسرائيلية، الصادرة باللغة العبرية، لم تشر إلى كيفية تخطي العقبات بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، لتجديد المفاوضات بينهما، معتبرة أن أبو مازن ونتانياهو تركا الأمر للجنة الرباعية الدولية، بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون! رغم إشارة تلك الوسائل، أيضًا، إلى الاختلافات الفلسطينية الداخلية حول مستقبل فلسطين في أعقاب تلك الخطوة المهمة، مع أن تلك الوسائل قد نوَّهت إلى أهمية لقاء أبو مازن بالشخصيات الفلسطينية، في أعقاب عودته من نيويورك، وتصريحه بوجوب الشروع السريع في المصالحة الفلسطينية، بهدف إقامة كيان فلسطيني قائم على توافق فلسطيني واحد[1].

(١)هل السلطة الفلسطينية في طريقها للانشقاق؟، **هاآرتس**، ٢٤/ ٩/ ٢٠١١.

في الوقت الذي تباينت القوى الفلسطينية حول خطوة أبو مازن، واختلفت بشكل جذري، فإنه في ظل الانشغال الصهيوني العام، بخطوة الجانب الفلسطيني في الأمم المتحدة، فإن سُدة الحكم في تل أبيب لم تنس مستقبلها في الحكم والقيادة، أيضًا، إذ عقد نتانياهو اتفاقًا سريًا مع شيلي يحيموفيتش، المرشحة لرئاسة « حزب العمل »، قضى بدعمها، ماليًا ولوجستيًا، أثناء الانتخابات، ومن ثم فوزها، مقابل تشكيل حلف جديد، أو ائتلاف حكومي مستقبلي، في حال انسحاب رئيس حزب « يسرائيل بيتنو »، وزير الخارجية، أفيجدور ليبرمان، من الحكومة، وهو أمر متوقع، خاصة وأن الأخير أعلن، أكثر من مرة، نيته اتخاذ مثل هذه الخطوة!

مستقبل التوجه للأمم المتحدة:

في أعقاب خطوة أبو مازن تجاه الأمم المتحدة، وطلبه انضمام فلسطين كعضو دائم في الأمم المتحدة، حاولت بعض المواقع الإلكترونية الصهيونية، الصادرة باللغة العبرية، التكهن بمستقبل كل من الكيان الصهيوني والفلسطينيين، حيث اعتبر أحد تلك المواقع أن ثمة أسئلة مهمة لم تناقش أو تطرح خلال تلك الخطوة، وتُركت للمستقبل المجهول، أهمها مستقبل مدينة القدس، خاصة وأن أبو مازن شدد على أن تكون القدس الشريف عاصمة الدولة الفلسطينية القادمة، ولم يقل القدس الشرقية؛ فضلاً عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين [1]. رغم أن موقع إلكتروني ثان، قد وجد حلاً لتلك المشكلة بقوله إن الفلسطينيين تركوا الأمر للمفاوضات المستقبلية بين الجانبين، الفلسطيني والصهيوني، بناء على بنود « المبادرة العربية للسلام »، التي صدرت في ربيع عام ٢٠٠٢، عن القمة العربية ببيروت[2].

---

(١) شلما شامير، أبو مازن: الاعتراف بالدولة في الأمم المتحدة هو الاحتمال الوحيد لنا، **هاآرتس**، ٢٨/ ٥/ ٢٠١١.

(٢) روني سيبيل، الفلسطينيون وطلب الاعتراف بالدولة: هل توجد دولة؟! **مباط**، العدد ٢٨٤، ٣/ ١٠/ ٢٠١١.

بيد أن نتانياهو نفسه رأى أن المفاوضات لن تؤتي ثمارها، خاصة وأنه صرح، في حوار مهم لإحدى الصحف الصهيونية، بأن الوقت يسير لصالح تل أبيب، خاصة وأنه يعتمد على التسويف الدولي، من قبل الدول المؤيدة لإسرائيل، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول الاتحاد الأوربي، ناهيك عن « الفيتو » الأمريكي، الذي يعوِّل رئيس الوزراء الصهيوني عليه كثيرًا، مؤمنًا أنه أمر مفروض على الولايات المتحدة[١]، وكأنه يقول إنه يضمن هذا « الفيتو »، باعتباره « في الجيب »!

جاء هذا التأكيد الصهيوني، في أعقاب تصريحات الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في الأمم المتحدة، من خلال خطابه المهم والشهير، في ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١، الذي أكد فيه صهيونيته أكثر من أي إسرائيلي أو صهيوني آخر، حتى اعتبرته إحدى الصحف الإسرائيلية أنه « أول رئيس أمريكي يهودي »، وأن خطابه تاريخي جاء مؤيدًا للممارسات الصهيونية بحق العرب والمسلمين، وربما خطابًا أملاه عليه نتانياهو، أو كتبه الأخير، وألقاه الرئيس الأمريكي نفسه ! حتى أن رئيس الوزراء الصهيوني قد انشغل بلقاء رئيس كولومبيا، أثناء إلقاء أوباما لخطابه! ناهيك عن الضغوط التي مارسها أوباما، ووزيرة خارجيته، هيلاري كلينتون، على الدول الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، والإغراءات التي عرضاها عليهم، لإثنائهم عن التصويت لصالح فلسطين كعضو دائم في الأمم المتحدة!

يرى الصهاينة أن خطوة أبو مازن لابد وأن تقابل بخطوات إسرائيلية حازمة وحاسمة، وهي خطوات أوجبتها بعض وسائل الإعلام الصادرة باللغة العبرية، مثل نشر المزيد من الحواجز الأمنية في مدن وبلدات الضفة الغربية، وفرض عقوبات اقتصادية على الفلسطينيين، كحجز أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية، وزيادة الحصار الاقتصادي على قطاع غزة.

---

(١) عاميت كوهين وإيلي بردنشتاين، توجه الفلسطينيين للأمم المتحدة: أسئلة وأجوبة، **معاريف**، ١٩/ ٩/ ٢٠١١.

في المقابل، فإن هناك وسائل إعلامية صهيونية أخرى رأت أن الفلسطينيين بإمكانهم الانضمام إلى بعض المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، مثل المحكمة الجنائية الدولية، التي بإمكانها إدانة الجرائم الصهيونية بحق العرب والمسلمين، واعتقال مسئولين، سياسيين وعسكريين إسرائيليين ، بتهمة ارتكاب جرائم حرب دولية، ويحق وقتها للفلسطينيين تقديمهم للمحاكمة؛ وهو ما دعا تلك الوسائل إلى توجيه الأنظار نحو وجوب الاهتمام بضرورة الدخول في مفاوضات ومباحثات سلام مع الفلسطينيين، بغية التغاضي عن خطوة أبو مازن، وانضمام فلسطين للأمم المتحدة، أو للقضاء على تلك الخطوة، من الأساس، محذرة من احتمال اندلاع مواجهات أو انتفاضة فلسطينية أخرى، لا يمكن لأحد التنبؤ بنتائجها وتداعياتها على مستقبل الكيان الصهيوني، خاصة وأن الشعب الفلسطيني سيتأثر بالثورات الشعبية العربية، والربيع العربي الذي يفوح من حولهم، فضلاً عن افتقاد الكيان الصهيوني أهم حليفين استراتيجيين في المرحلة الراهنة، وهما تركيا ونظام مبارك [١]!

خالد سعيد[*]

(١)شلما باروم وشمعون شتاين، إسرائيل ومخاطرها الإستراتيجية، **مباط**، العدد ٢٨٣، ٢٣/ ٩/ ٢٠١١.

(*) باحث دكتوراه .

فلسطين دولة غير عضو

أخيرًا، حصل عباس على (دولة غير عضو) في الأمم المتحدة ، ولكن حسب الشروط الإسرائيلية. فخلال العدوان الإسرائيلي المسلح على قطاع غزة (١٤-٢١/١١/٢٠١٢) ، رأى رئيس معهد «دراسات الأمن القومي» ، الرئيس السابق للشاباك ، عامي إيلون أنه مع جمود العملية السياسية ، وتجاهل السياسة الإسرائيلية المعتدلين في المعسكر الفلسطيني ، فإن الشرعية الإسرائيلية في الساحة الدولية ستتبدد، بسرعة ، مع تواصل العملية العسكرية في غزة . [والمطلوب] تقديم (جزرة) للمعتدلين في السلطة الفلسطينية من أجل تعزيز مكانتهم ، وإضعاف المتطرفين ...» .

وعندما يدرك الجمهور الفلسطيني «أن التحرك السياسي هو الذي يثمر عن نتائج ، فإن [الجمهور] سيتوقف عن دعم (حماس) » .

ونصح إيلون رئيس وزرائه نتنياهو ، بالتحرك السياسي لدعم توجه عباس إلى الأمم المتحدة ، للحصول على اعتراف بالسلطة الفلسطينية (دولة غير عضو) ؛ «إذ في استطاعة إسرائيل أن تضع شروطًا لموافقتها على طلب عباس ؛ مثل التعهد الفلسطيني بالدخول ، فورًا ، في المفاوضات على خط الحدود ، على أساس حدود ١٩٦٧م ، مع تبادل متفق عليه للأراضي ، والالتزام خلال المفاوضات بعدم القيام بأي مبادرة فلسطينية ضد إسرائيل » .

لقد استنتج رجل الأمن الإسرائيلي المخضرم بأن القتال خلق «فرصة القيام بمبادرة دبلوماسية من موقع القوة» . وانتقل الرجل من التجريد إلى التحديد ، فقرر بأن «عباس هو الطرف الوحيد الذي يمثل ، اليوم ، التوجه الدبلوماسي في الجانب الفلسطيني » .

ويمكن القول بأن تصريحاته الأخيرة (*)، المعارضة للعنف وإعلانه بأنه لن يسمح بنشوب انتفاضة خلال ولايته، واستعداده للتخلي عن حلمه العودة إلى منزله في صفد ؛ كل ذلك يجعله [عباس] شريكًا لنا في المفاوضات.

في السياق نفسه ،حذَّر محلل سياسي إسرائيلي من أن رفض نتنياهو وليبرمان لمشروع عباس في دولة فلسطينية منزوعة السلاح ، من شأنه تقوية (حماس) ، التي تطرح من جانبها ، صيغة «كل شيء أو لا شيء »

معروف بأن عباس تسلح بقرار بالإجماع من القيادة الفلسطينية (تضم كل أعضاء تنفيذية منظمة التحرير ، ومركزية فتح ، والأمناء العامين للفصائل) ، قبل التوجه إلى الأمم المتحدة خريف ٢٠١١؛ وقد أكدت تلك القيادة على أن يسلم عباس الأمين العام للأمم المتحدة ، بان كي مون ، رسالة تتضمن طلب العضوية المستقال . إلا أن وزيرة الخارجية الأمريكية ، هيلاري كلينتون ، طلبت إليه ألا يقدم الرسالة إياها ، فأذعن وفعل . ولم يحتج أي من أعضاء القيادة الفلسطينية المبجلين على خروج عباس على «الإجماع الوطني الفلسطيني» ! .

حسب الشروط التي وضعها إيلون ، عاود عباس الكرَّة ، خريف ٢٠١٢م ، فألقى كلمته ، وحازت فلسطين على «دولة غير عضو» في الأمم المتحدة (٢٠١٢/١١/٢٩) ، هنا سارع وزير الخارجية الفلسطينية ، رياض المالكي ، إلى التصريح بأن السلطة ستذهب من فورها إلى المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية ؛ مؤكدًا في الوقت نفسه ، أن السلطة لن تطلب الانضمام إلى «المحكمة الجنائية الدولية» .

وبذا طمأن المالكي عدونا إلى مستقبله ، وأكد الوزير الفلسطيني التزامه ورئيسه بالشروط الإسرائيلية .

ولا تعليق !

(*) يقصد حديث عباس إلى **«القناة الثانية»** الإسرائيلية ٢/ ١١/ ٢٠١٢ .

الفهرس